خـــارج الحـــدود

حسن نصر الله وتصدير الأزمات

حازم مبيضين

بعد صمت استمر لفترة غير قصيرة، جاء بعد موجة من التصريحات النارية أطلقها السيد حسن نصر الله ، عاد هذه الأيام ليطلق تصريحاً يهدد فيه بمهاجمة تل أبيب، إذا قصفت إسرائيل الضاحية الجنوبية لبيروت معقل حزبه الأصولي، ويبدو لافتاً في التصريحات الجديدة تحديد الضاحية، ولا نعلم إن كان ذلك يعني أن حزب السيد حسن لن يرد فيما لو كان هناك اعتداء على الجنوب، أو مناطق أخرى من العاصمة اللبنانية، لكن الجواب سرعان ما جاء من السيد الذي أفتى أمام مجموعة من المغتربين اللبنانيين بأن المعادلات التي كانت قائمة سابقاً تغيرت، والآن باتت الضاحية الجنوبية مقابل تل أبيب وليس بيروت مقابل تل أبيب.

تأتي هذه التصريحات بعد أن تزايد التوتر مؤخراً في أعقاب انفجار في مخزن للاسلحة تابع لحزب الله في الجنوب اللبناني، وعلى الرغم من تصريح قيادي في الحزب قال فيه إن ما جرى كان حادثاً عرضياً نجم عن انفجار ذخائر وقذائف قديمة تعود إلى ما قبل حرب العام، ٢٠٠٦ ونفى أن يكون الانفجار خرقاً للقرارات الدولية، فان الامم المتحدة اعتبرت وجوده في هذه المنطقة انتهاكاً لقرار مجلس الإمن ١٧٠١ ، ، وأيضاً بعد أن صعّدت إسرائيل مؤخراً تحركاتها الميدانية والكلامية في أعقاب المناورة العسكرية التي نفذتها على حدود لبنان في حزيران الماضي، وجمدت التفاوض في ملف بلدة الغجر اللبنانية.

وإذ يبدو في الظاهر أن السيد نصر الله أراد بتصريحه تكريس معادلة جديدة في الصراع مع إسرائيل، معناها أن الحزب سيبادر إلى استهداف تل أبيب مباشرة إذا أقدمت إسرائيل على المساس بالضاحية الجنوبية والتي من المتوقع أن تكون في مقدمة الأهداف الإسرائيلية في أي هجوم محتمل على لبنان، وأراد تذكير الجميع أن حزبه طور قدراته العسكرية والتسليحية، وأنه قادر على أن يكرس توازن رعب جديدا. وأن تصريحه يندرج في باب الرسائل السرية المتبادلة بين الحزب وإسرائيل، وفحواها أن التصعيد الإسرائيلي سيقابله تصعيد من حزب الله. غير أن حقيقة الامر أن السيد يحاول تصدير الأزمة التي يختلقها لمنع تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة إلى خارج الحدود، وتحت غطاء نضالي نفترض أنه بات مكشوفاً للبنانيين على أقل تقدير.

وليس بعيداً أن الحزب المنضوي تحت راية الولي الفقيه في طهران، يسعى لحرف الأنظار عمّا يجري في إيران بعد الانتخابات الرئاسية، التي طوب فيها المرشد الأعلى ربيبه نجاد رئيساً للمرة الثانية، ما أدى إلى اصطفافات جديدة في بلد الثورة الاسلامية يندد بعضها بالسلطة المطلقة الممنوحة لخامنئي، ويطالب بعضها بأن تكون تلك السلطة لرئيس الجمهورية المنتخب شعبياً، وليس للولي المنتخب من وراء ستار وخلف أبواب مغلقة، ومن قبل مجموعات دينية يبدو أنها لم تعد تمثل الشارع أو تمتثل لمصالحه.

قد يعلن السبت عن ولادتها

بـري يؤكـد حصـول تقـدم في تشكيـل الحكومـة اللبنانيـة

ميشال سليمان مع سعد الحريري قبل تشكيل الحكومةا.ف.ب. ارشيف

بيروت / الوكالات

اكد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري زعيم حركة امل امس الاربعاء حصول تقدم في عملية تشكيل الحكومة مع توصل الاطراف السياسية الى اتفاق على حجم حصصها لم يشمل توزيع الحقائب ، فيما قالت تقارير صحفية امس ان من المقرر ان تتم ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة بعد غد السبت إذا لم تطرأ عقبات ليست في الحسبان. واشارت تلك التقارير الى ان الحكومة تضم ثلاثين وزيرا.

وقال بري للصحافيين بعد اجتماعه الاسبوعي برئيس الجمهورية ميشال سليمان "يمكن الجزم بان العملية السياسية لتشكيل الحكومة انتهت" وانه تم الاتفاق بشان الحكومة على "توزع خارطة القوى السياسية، ضمانة دور رئاسة الجمهورية، مواقفها من المواضيع الوطنية والمقاومة".

واضاف "يبقى الشيء التقني الذي هو الاسماء والحقائب" التي يمكن ان تتطلب بضعة ايام بدون ان يوضح ما اذا كانت الصيغة التي تم التوصل اليها تشمل "الثلث الضامن" الذي تتمسك به الاقلية ويساوي ١١ وزيرا في حكومة ثلاثينية.

وشكل تمسك الاقلية ب"الثلث الضامن" الذي يسمح لها بالتحكم في القرارات الاساسية التي تحتاج الى تصويت في مجلس الوزراء والذي ترفضه الاكثرية وتعتبره "ثلثا معطلا" ابرز العقبات في وجه تشكيل الحكومة الجديدة بعد مضي شهر على تكليف ابرز قادة الاكثرية سعد الحريري تشكيلها.

ورجح مصدر سياسي مقرب من الاقلية لوكالة فرانس برس ان يكون الاتفاق قد رسا على "ان تكون الحكومة ثلاثينية تتضمن ١٥ وزيرا للاكثرية وعشرة للاقلية وخمسة لرئيس الجمهورية".

وكان رئيس كتلة نواب حزب الله، ابرز قوى الاقلية، في البرلمان محمد رعد قد اشار اثر لقائه الرئيس سليمان الى "تقدم ما في مكان ما" في عملية تشكيل الحكومة دون اعطاء تفاصيل اضافية.

من ناحيتها ذكرت معلومات صحافية الاربعاء بان رعد ابلغ الرئيس سليمان موافقة حزبه وحركة امل على شخصية شيعية اختارها رئيس الجمهورية لتكون ضمن حصته الوزارية.

وكان رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية من قادة الاقلية النيابية اكد امس الثلاثاء تمسك هذه الاقلية بالحصول في الحكومة على "الثلث الضامن" موضحا بانها لا تشترط ان يكون الوزير الحادي عشر ضمن حصتها المباشرة، بل ان يكون ضمن حصة رئيس الجمهورية او حصة الاكثرية النيابية شرط ان توافق على الاقل على اختياره.

اما في جانب الاكثرية، فما زال التكتم الشديد مسيطرا على مضمون المفاوضات منذ انطلاقتها من جانب الرئيس المكلف واوساطه الذين يجمعون على ان الحريري يريد حكومة وحدة وطنية تعمل بانسجام بدون تعطيل.

من جهة اخرى قالت تقارير صحفية امس ان من المقرر ان تتم ولادة لحكومة اللبنانية الجديدة بعد غد السبت إذا لم تطرأ عقبات ليست في الحسبان. واشارت تلك التقارير الى انها تضم ثلاثين وزيرا، على جاري العادة منذ بدء تطبيق إتفاق الطائف، وستكون وفق صيغة ١٥ لقوى الغالبية و١٠ لقوى المعارضة و٥ لرئيس الجمهورية.

والأبرز فيها هو محافظة النائب الجنرال ميشال عون على قدمه فيها ، بحيث تضم عن تكتله الوزير جبران باسيل الذي يقوم جدل حول احتفاظه بوزارة الإتصالات في حين تقوم اعتراضات في وجه عودته بسبب أدائه من وجهة نظر قوى ١٤ آذار دورا أمنيا – قضائياً من خلال هذا الموقع ليس من مهمات وزير الإتصالات إذ يسمح أو يمنع إعطاء الأجهزة الأمنية المعلومات التي تطلبها لملاحقة المجرمين من خلال اتصالاتهم الهاتفية، فضلاً عن سوء خدمات الإتصالات خلال توليه الوزارة ، وإلى جانب صهره باسيل يريد الجنرال عون إبقاء الوزيرين اللواء عصام أبو جمرا وإيلي سكاف ، والثلاثة خسروا في الإنتخابات النيابية في ٧ حزيران الماضي في دوائر البترون وبيروت الأولى وزحلة ، علماً أن الجنرال كان يصر على عدم توزير من يخسرون الإنتخابات، وإلى هؤلاء سيكون من تكتل عون في الحكومة ممثل لحزب الطاشناق قد يكون وزير الكهرباء نفسه ألان طابوريان ، وإلا فالأمين العام لهذا الحزب هوفيك مخيتاريان، فضلاً عن ممثل لرئيس "تيار المردة" النائب سليمان فرنجية.

أما النقطة البارزة الثانية في التشكيلة المتسربة – والتي ستظل عرضة للتغيير والتبديل حتى ولادة الحكومة- فستكون انتقال وزير الداخلية والبلديات ، وهو من حصة رئيس الجمهورية إلى وزارة العدل ، ليتولى الداخلية بدلاً منه العميد الركن المتقاعد في الجيش فارس صوفيا القريب من الرئيس ميشال سليمان ، في حين يبقى وزير الدفاع الياس المر في موقعه ، ويكون الوزير السني حصة الرئيس عدنان المحمصاني أو عدنان قصير، أما الوزير الخامس فيها فهو الدكتور عدنان حسين، القريب فكرياً من "حزب الله" والذي عمل مستشاراً لشؤون الإستراتيجية الدفاعية لدى رئيس الجمهورية.

وقد أدى اعتبار الحزب المذكور أنه ينال مطلبه بالثلث الضامن ، أو المعطل للمعارضة (١١ وزيرا) من خلال تعيين عدنان حسين إلى تهديد مشروع الصيغة الحكومية برمتها بالانهيار ، لكن أوساط الرئيس سليمان سارعت إلى نفي أن يكون حسين "الوزير الملك" الذي يتوقف عليه مصير التصويت في المواضيع الخلافية وأكدت أن حصة الرئيس ستكون خالية من أي وديعة لأي من جانبي ٨ و١٤ آذار .

ومن المقرر أن يتوزع الوزراء الشيعة الخمسة الباقون كالآتي : وزير الطاقة الحالي محمد فنيش والنائب حسين الحاج حسن عن"حزب الله" ، وشقيق رئيس مجلس النواب نبيه بري ، الدكتور محمود بري لتولي وزارة الخارجية بدل الوزير الحالي فوزي صلوخ، كذلك يكون للحركة علي حسين العبدالله وطلال حاطوم وزيرين.

وعن السنة من المقرر أن تضم التشكيلة إلى جانب الحريري ، وزير المال الحالي محمد شطح ، والوزير الحالي محمد الصفدي، والنائبين نهاد المشنوق ومحمد قباني، والسادس لرئيس الجمهورية.

المعارضة الموريتانية تطالب بالتحقيق في مخالفات الانتخابات الرئاسية

نواكشوط / اف ب

طالبت المعارضة الموريتانية بتشكيل لجنة تحقيق حول "المخالفات الكثيرة" التي شابت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ تموز مع اعلانها بانها اخذت علما بصحة الانتخابات "على الصعيد القانوني" من قبل المجلس الدستوري.

وجاءت هذه المطالبة من قبل المرشحين الرئيسيين للمعارضة وهما مسعود ولد بولخير (١٦،٦٦٪ من الاصوات) واحمد ولد داده (١٣،٤٦٪) في بيان تلي خلال مؤتمر صحافي مشترك.

وجاء في البيان "نطلب تشكيل لجنة تحقيق فورا من اجل تسليط الضوء على الطعون التي تقدم بها المرشحون" امام المجلس الدستوري.

وكان الجنرال محمد عبد العزيز قد فاز من الدورة الاولى في الانتخابات الرئاسية مع ٥٢،٤٨٪ من الاصوات. ورفض المجلس الدستوري الطعون التي تقدمت بها المعارضة بسبب "النقص في الادلة".

واضاف البيان "مع اخذ العلم على الصعيد القانوني" بالنتائج التي اعلنها المجلس الدستوري فان الرجلين يعتبران ان "الازمة السياسية ما زالت بلا تغيير لان الانتخابات لم تكن حرة ولا ديموقراطية ولا شفافة بسبب المخالفات المتعددة".

واوضحا "ما نطالب به بسيط جدا: اعادة فرز الاصوات والتحقق من القوائم الانتخابية التي تم التلاعب بها والبدء باجراء تحليل تقني للبطاقات الانتخابية" التي يشتبه انه "تم التلاعب بها بمادة كيميائية".

وجاء في البيان ايضا "نسعى الى حلول لتحاشي بقاء البلاد في الازمة بشكل دائم".

وقال بولخير "اذا رفض عبد العزيز هذا الطلب فهو يفضل ان يصبح رئيسا مثيرا للجدل وان يتحمل مسؤولية كبيرة بالنسبة لمستقبل البلد والديموقراطية".

واكد الرجلان انهما "سيواصلان معا المعركة من اجل الديموقراطية" وان "الشعب سيخرج يوما ما ونتيجة لهذا الكفاح المستمر، رأسه من الماء"، حسب ما اضاف ولد بولخير.

على صعيد متصل جاء في بيان للسفارة الاميركية في نواكشوط الثلاثاء ان الولايات المتحدة "على عجلة من امرها للعمل" مع الرئيس الموريتاني الجديد الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذي انتخب من الدورة الاولى في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ تموز.

وقال البيان "نحن مستعجلون للعمل مع الرئيس المنتخب عبد العزيز ومع حكومته حول التحديات المتعددة التي تواجهها بلاده" موضحا ان واشنطن "اخذت علما بقرار المجلس الدستوري الموريتاني" الذي اقر فوزه.

وذكر البيان بانه "بالرغم من بعض المخالفات، فان المجلس الدستوري ومراقبين دوليين اخرين اعتبروا ان الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ تموز/يوليو عكست الارادة العامة للشعب الموريتاني".

واشار ايضا الى ان "الاتفاق (للخروج من الازمة) الذي وقع في داكار شكل قاعدة تفاهم وطني للعودة الى النظام الدستوري في موريتانيا وقدم للشعب الموريتاني امكانية اختيار زعيمه".

وختم البيان بدعوة "الرئيس المنتخب عبد العزيز وكذلك جميع القادة السياسيين في موريتانيا الى مواصلة العمل معا بطريقة بناءة ومحترمة لما فيه مصلحة شعبهم".

ولم يوضح البيان "التحديات المتعددة" التي يواجهها الحكم ولكن البلاد مستهدفة منذ عامين بهجمات من القاعدة في المغرب الاسلامي.

وفي ٢٣ حزيران قتل مواطن اميركي في وضح النهار بثلاث رصاصات في الرأس في نواكشوط. وتبنى تنظيم القاعدة في المغرب العربي عملية الاغتيال وقد اعتقل مؤخرا عددا كبير من المنفذين المفترضين للعملية.

اليمن يتهم عناصر من الخارج باستهداف امنه

صنعاء / الوكالات

إتهم حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن امس الأربعاء عناصر وصفها بـ"عناصر تخريبية" بأنها تنفذ أجندة خارجية تستهدف استقرار اليمن ووحدته. وقال رئيس الدائرة الإعلامية للحزب طارق الشامي في تصريح بثه موقع الحزب "إن من يقف وراء أحداث القتل، والتخريب التي شهدتها بعض المناطق في المحافظات الجنوبية خلال الأونة الأخيرة هي عناصر تخريبية تعمل علي تنفيذ أجندة أجنبية هدفها زعزعة استقرار اليمن ووحدته".

وكان قد تعرض أمس الثلاثاء أربعة جنود شماليين لكمين أدى إلي مقتلهم وإصابة خامس بمحافظة أبين جنوب اليمن، اثر مطالبات لمحتجين جنوبيين بانفصال جنوب اليمن عن شماله. وأضاف الشامي إن الأعمال الخارجة عن القانون وأعمال التخريب وقتل المواطنين ورجال الأمن التي شهدتها محافظة أبين يديرها طارق الفضلي وبعض العناصر المتطرفة العائدة من أفغانستان وعناصر من بقايا "الحكم الشمولي"، في إشارة إلى الحزب الاشتراكي اليمني.

وكان الفضلي، أحد أركان السلطة في اليمن حيث كان عضو اللجنة الدائمة للحزب الحاكم واحد كبار قيادات تنظيم القاعدة في اليمن وجهادي حارب فى أفغانستان إلى جوار زعيم التنظيم أسامة بن لادن فى ثمانينيات القرن الماضي .

وأشار الشامي إلى أن المهرجان الذي أقامه طارق الفضلي في مديرية زنجبار الخميس الماضي كان عبارة عن احتفاء لمناسبة ذكرى تأسيس السلطنة الفضلية، وهي إحدى السلطنات التي دحرتها الثورة اليمنية ١٤ أكتوبر وكان قتل خلال المهرجان نحو ٢٠ شخصا فى تبادل لإطلاق النار بين رجال الشرطة وأنصار الفضلي اللذين يدعون صراحة الى فصل اليمن . وأوضح الشامي أن ذلك المهرجان تحول إلى مذبحة من خلال قيام الفضلي والعناصر التخريبية التابعة له بالاعتداء على المواطنين وقوات الأمن وقصف سكن المحافظ ومقرات الشرطة .

غير ان الفضلي يتهم السلطات اليمنية بالبدء في إطلاق النار وقتل المواطنين كما انه رفض مغادرة البلاد اثر تحذيرات من قبل السلطات. وأكد رئيس إعلامية المؤتمر أن كل هذه الأحداث كشفت القناع عن عدم وجود ما يسمى بـ"الحراك السلمي" وان ما يحدث هي أعمال تخريبية تستهدف إقلاق الأمن والسكينة العامة.

وتشهد المحافظات الجنوبية منذ ٢١ حزيران الماضي مواجهات بين رجال الشرطة ومحتجين جنوبيين ينادون بانفصال جنوب اليمن عن شماله. وأدت تلك المواجهات إلى مقتل نحو ٤٠ شخصا وجرح العشرات واعتقال المئات بحسب مركز المرصد اليمني.

عناصر من الجالية الصومالية بدبي متهمة بالقرصنة

نيويورك / رويترز

قال مبعوث رفيع للامم المتحدة ان مجموعة صغيرة من الصوماليين الذين تم منحهم حق اللجوء الى الامارات العربية المتحدة يشتبه في دعمهم لانشطة القرصنة قبالة سواحل الصومال بالقرن الافريقي.

وقال أحمدو ولد عبد الله مبعوث الامم المتحدة الخاص الى الصومال لرويترز في مقابلة أجريت معه انه يعتقد أن "بعض العناصر من الجالية الصومالية في دبي متورطة في عدد من الانشطة التي تضعف السلام في الصومال."

وقال ان من ضمن تلك الانشطة القرصنة والنقل غير المشروع للاسلحة بشكل يخالف حظر الاسلحة الذي تفرضه الامم المتحدة وربما يقومون أيضا بالدعم المالي غير المباشر لمتمردين يقودهم اسلاميون تكافح الحكومة جاهدة للتغلب عليهم. وأضاف أن عدد هؤلاء الافراد صغير وربما يكون نحو ستة.

وقال ولد عبد الله "ولكن الامر يتعلق بمبالغ كبيرة."

ولم يصل مبعوث الامم المتحدة الى حد حث السلطات في دبي على اتخاذ اجراءات مشددة ضد أي صوماليين يتورطون في تلك الانشطة. ولكنه ناشد من لهم حق اللجوء عدم الانخراط في أي نشاط غير مشروع.

وسيطلع ولد عبد الله مجلس الامن الدولي على الوضع في الصومال. ومن المسائل التي قال انه سيحث المجلس على ابداء الدعم للحكومة الانتقالية للرئيس شيخ شريف أحمد ومطالبته بمواصلة المحادثات مع المعارضة.

عن صحيفة الاهرام - المصرية

ما لم يتم الافراج عن معتقليها

حماس ترفض مغادرة اعضاء فتح الى الضفة الغربية

غزة/ الوكالات

صرح القيادي في حماس محمود الزهار امس الاربعاء ان حركته قررت عدم السماح لاعضاء فتح من غزة من التوجه للضفة الغربية للمشاركة في مؤتمرهم السادس قبل الافراج عن جميع معتقليها لدى فتح. فيما التقى مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي الجنرال جيمس جونز الاربعاء في تل ابيب وزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك.

وقال الزهار في تصريح نشره المكتب الاعلامي لحماس في غزة ان الحركة "قررت عدم السماح لاعضاء المؤتمر السادس لحركة فتح من غزة من التوجه للضفة الغربية للمشاركة في مؤتمرهم ما دامت فتح تواصل حملة ملاحقاتها لعناصر وقادة حماس في الضفة المحتلة".

واضاف الزهار "اذا ارادوا ان يتحركوا من غزة بحرية والذهاب للمؤتمر فعليهم ان يطلقوا سراح جميع المعتقلين ولا يبقى في سجونهم معتقل واحد".

وتابع "نحن لا نريد ان نعطل عليهم المؤتمر فنحن نعلم نتائجه مسبقا وكنا نتمنى له النجاح".

واضاف "لكننا لا يمكن ان نسمح ان يستغل في افشال حالة الامن في غزة ولدينا ادلة على تورط عدد منهم في التخطيط بايدي من هم في غزة وهم الان في السجون لدينا".

وسيعقد المؤتمر السادس لحركة فتح في الرابع من آب في بيت لحم (الضفة الغربية).

من جهته، اكد سامي ابو زهري الناطق باسم حماس ان "الموقف النهائي" لحماس من موضوع خروج اعضاء المؤتمر السادس لفتح من غزة الى الضفة المحتلة "مرتبط بالتزام حركة فتح بالافراج عن ابناء الحركة المعتقلين في سجون سلطة رام الله".

كما طالب "بتوفير دفاتر جوازات السفر لسكان القطاع لتمكينهم من التنقل بحرية الى خارج غزة"، مؤكدا ان "كل ما دون ذلك هو تسريبات اعلامية لا أساس لها من الصحة".

وكان الزهار المح الجمعة الى ان الحركة قد لا تسمح لعناصر فتح في غزة بالسفر الى الضفة الغربية للمشاركة في مؤتمر حركتهم السادس المقرر عقده في الرابع من الشهر المقبل.

وتتبادل حركة حماس والسلطة الفلسطينية اتهامات بقيام كل طرف بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الطرف الاخر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعيق هذه الاتهامات التوصل الى مصالحة بين الحركتين.

من جهة التقى مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي الجنرال جيمس جونز الاربعاء في تل ابيب وزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك.

واكدت ناطقة باسم مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي ان "باراك وجونز تحادثا في تل ابيب صباح الاربعاء".

وكان باراك وجونز التقيا مطلع حزيران في واشنطن.